بنك الإسكان
Housing Bank

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجي والأبحاث / المجموعة المالية

العدد
66
تموز 2020

المحتويات

1 أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي

5 كيف تعامل بنك الإسكان مع أزمة وباء كورونا

8 أداء القطاع المصرفي الأردني في ظل أزمة وباء كورونا

11 تداعيات وباء كورونا على أداء الاقتصاد الأردني

17 مدى تأثير وباء كورونا على آفاق الاقتصاد العالمي

21 الدول الأكثر تنافسية لعام 2020

ارتفاع إجمالي دخل بنك الإسكان للربع الأول من العام 2020 ليصل الى 95.2 مليون دينار

أعلن بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة، عن نتائج الربع الأول من العام 2020، حيث واصل البنك خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام تحقيق معدلات نمو جيدة وحقق ارتفاعاً في إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية بنسبة 5.7% ليصل إلى 95.2 مليون دينار، مقارنة مع 90.1 مليون دينار تم تحقيقها خلال الربع الأول من العام الماضي، وذلك نتيجة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات، كما ارتفع إجمالي التسهيلات المصرفية بنسبة 1.7% ليصل إلى 4.7 مليار دينار كما في 31 مارس 2020.

وانسجاماً مع التزام إدارة البنك باتباع سياسة تحوط مثلى خاصة في ظل الظروف الحالية والمتوقعة الناجمة عن تفشي وباء كورونا، قام البنك بالاحتفاظ بمخصصات إضافية كإجراء وقائي، مما أدى إلى تسجيل صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بلغت 16.6 مليون دينار مقارنة مع 25.0 مليون دينار تم تحقيقها خلال الربع الأول من العام الماضي.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان، السيد عبدالإله الخطيب، أن البنك تمكن من تحقيق نتائج مالية تشغيلية قوية قبل بدء تأثير تفشي وباء فيروس كورونا المستجد وذلك على الرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة على الصعيدين المحلي والإقليمي، مبيناً بأنه سيكون لتفشي الوباء تداعيات وتحديات اقتصادية غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي بأكمله، وأضاف السيد الخطيب أن النتائج المتحققة أكدت قوة البنك وقدرته على التعامل مع الظروف الصعبة، معرباً عن أمله في أن تتضافر الجهود الوطنية لتمكين الاقتصاد الأردني من عبور هذه الفترة الحرجة بنجاح.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد عمار الصفدي، على مواصلة البنك سياسته الملتزمة بالحفاظ على سلامة أصوله وجودتها وإدارة المخاطر بفعالية، حيث تم خلال الربع الأول من العام الحالي اقتطاع مخصصات إضافية لمحفظة التسهيلات مقابل الديون العاملة لمجموعة البنك كإجراء احترازي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الاقتصادية المتوقعة الناجمة عن تفشي وباء كورونا، مما أدى إلى تراجع صافي الأرباح بعد الضريبة والمخصصات بنسبة 34%، وأشار السيد الصفدي الى أن البنك قد تمكن من المحافظة على متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.1 مليار دينار، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.5% كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

وقد اتخذت مجموعة بنك الإسكان الإجراءات اللازمة لحماية موظفيها وعملائها والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، كما قام البنك بالتبرع بمبلغ 3.1 مليون دينار لدعم الجهود الوطنية في محاربة وباء كورونا انطلاقاً من واجبه الوطني ومسؤوليته المجتمعية.

بنك الإسكان يطلق مبادرة The Project لتحفيز موظفيه نحو تقديم المشاريع والأفكار الإبداعية

استمراراً لسياسته ونهجه الهادف إلى الاستثمار في موارده البشرية ودعم الأفكار الإبداعية لدى موظفيه، وتحفيزهم لتطوير مهاراتهم، أطلق بنك الإسكان - البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة – مبادرة The Project والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة لأصحاب الأفكار الإبداعية من الموظفين لتقديم مشاريع ومقترحات مبتكرة.

وقد تم تشكيل لجنة توجيهية خاصة بمبادرة The Project، والتي باشرت بمناقشة وتقييم المشاريع المستلمة من مختلف فروع ودوائر البنك، حيث جرى ترتيبها وتبويبها وتنقيحها وفق معايير وأسس محددة موضوعة من قبل اللجنة.

ويأتي إطلاق هذه المبادرة النوعية من قبل بنك الإسكان لإدامة وتعزيز التواصل بين الإدارة التنفيذية وجميع العاملين فيه، وخاصة أصحاب الأفكار الإبداعية وتقديم الدعم لهم، حيث يعتبر بنك الإسكان بمثابة حاضنة للأفكار الإبداعية وبيئة محفزة للأداء، ويتيح عبر هذه المبادرة الفرصة أمام الموظفين لتحقيق التقدم والتطور في مسيرتهم المهنية، وتطوير أدائهم وأفكارهم حول العمل المصرفي والاستثماري، مع إتاحة الفرصة لخلق قيادات مستقبلية.

وتهدف مبادرة المشروع The Project إلى إيجاد حلول خلاقة لعدد من محاور العمل من أهمها: تطوير الخدمات المصرفية، وتطوير خدمة العملاء، وتعزيز التواصل الداخلي، والتحول الرقمي، وتعزيز كفاءة العمل، والتحول لبيئة خالية من الورق، وتعزيز الصورة الذهنية للبنك.

يشار إلى أن بنك الإسكان، سيقوم بتكريم ومكافأة الموظفين الذين حازت مشاريعهم على المراكز الثلاثة الأولى في مبادرة The Project.

بنك الإسكان يطلق نظام الروبوت المصرفي (إسكان روبوت)

في إطار استراتيجيته الهادفة للتحول الرقمي، أطلق بنك الإسكان - البنك الأكبر والأوسع انتشاراً في المملكة– نظام الروبوت المصرفي (إسكان روبوت)، بما يواكب أحدث الأنظمة الإلكترونية في العمل المصرفي.

وتأتي هذه الخطوة ضمن سعي بنك الاسكان الدائم للتميّز بتقديم أفضل الخدمات لعملائه، من خلال استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الأنظمة الإلكترونية، حيث يقوم (إسكان روبوت) بكافة العمليات المصرفية الروتينية اليومية بكفاءة ودقة وسرعة، بما يتيح المزيد من الوقت للموظفين لخدمة العملاء وابتكار حلول وخدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم وتحقق طموحاتهم.

ونحو هذا التوجه الاستراتيجي للبنك، علق السيد عمار الصفدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان "يملك البنك رؤية مستقبلية واضحة ترتكز على الجانب الرقمي نظراً لضرورة مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، وإن إطلاق (إسكان روبوت) يعتبر تجسيداً لهذه الرؤية بحيث تتم أتمتة الجزء الأكبر من الأعمال المصرفية التقليدية بما يتيح الوقت الكافي للعنصر البشري للعمل على الجانب الابتكاري وتطوير منتجات ترقى إلى تطلعات العملاء إن لم تتجاوزها والتركيز بالدرجة الأولى على مستوى الخدمة المقدمة لهم".

وأكد الصفدي على سعي البنك وضمن استراتيجية واضحة للتحول من العمل التقليدي نحو المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف الذكي ووسائل التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى منتجات مصرفية جديدة تقدّم بأعلى مستويات الكفاءة والجودة بما ينسجم مع سمعة ومكانة بنك الإسكان في السوق المصرفي المحلي والإقليمي.

ويعتبر نظام الروبوت المصرفي أحد أحدث الأنظمة البنكية المستخدمة في العديد من البنوك العالمية والإقليمية القائم مفهومه على تحويل جزء كبير من العمل اليومي التقليدي لموظفي البنك ليتم إنجازه بصورة آلية دون تدخل العنصر البشري وهو ما يطلق عليه Robotic Process Automation.

بنك الإسكان يطلق تطبيق (إسكان موبايل) بحلته الجديدة

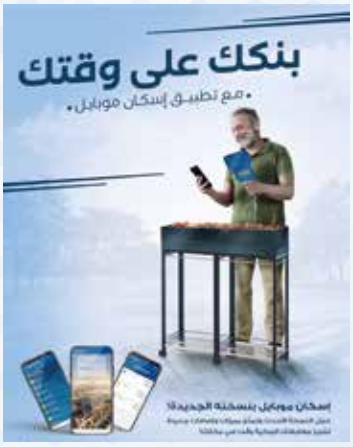

ضمن إطار استراتيجيته الهادفة إلى التحول الرقمي وتقديم خدمات رقمية جديدة تستهدف تعزيز كفاءة القنوات المصرفية والخدمات المقدمة من خلالها وتيسير أعمال عملائه، أعلن بنك الإسكان – البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة – عن إطلاق تطبيق (إسكان موبايل) بحلته الجديدة، والذي يتيح لمستخدمي الهواتف الذكية التي تعمل بجميع الأنظمة التشغيلية، تجربة مصرفية سهلة وسريعة وآمنة ومتطورة.

ويمتاز تطبيق (إسكان موبايل) الجديد الذي بدأ العمل به مؤخراً، بكونه تطبيقاً متكاملاً للخدمة المصرفية على الهواتف الذكية يقدم بعداً مصرفياً متطوراً وبما يلبي مختلف متطلبات ورغبات العملاء، ويواكب أحدث التطورات التكنولوجية بحيث يؤسس لقاعدة تقنية متطورة ومرنة قادرة على استيعاب وتطبيق ومواكبة كافة التحديثات والخدمات البنكية التي يقدمها البنك مستقبلاً.

ولن يقتصر تطوير التطبيق على إطلاقه بحلته الجديدة فحسب، بل سيستمر العمل على تطويره وزيادة الخدمات البنكية الرقمية المقدمة من خلاله في المراحل القريبة القادمة، وبذلك يمكن تطبيق (إسكان موبايل) عملائه من التواصل المستمر مع حساباتهم وإجراء معاملاتهم المصرفية بيسر وسهولة في أي وقت، مع توفير أعلى درجات الحماية والسرية. ومن خلال تحميل التطبيق سيتمكن العميل من الاستمتاع بواجهة استخدام سهلة ومرنة وتجربة بنكية متكاملة، مع إمكانية الدخول إلى التطبيق باستخدام البصمة البيومترية، ويتيح التطبيق للعملاء الاستفادة من مجموعة جديدة وحصرية من الخدمات المصرفية أبرزها؛ فتح حسابات فرعية (online)، خدمة التحويل النقدي بين الحسابات والحوالات المحلية والخارجية، وخدمة إرسال واستلام الحوالات السريعة (Western Union) حصرياً، وتقديم طلبات القروض والبطاقات الائتمانية، وخدمة تسديد مجموعة من الفواتير دفعة واحدة، وخدمة حفظ وإرسال إيصال بالحركات المالية، بالإضافة إلى إصدار كشف حساب إلكتروني.

كما سيتم الاستفادة من تجربة محدثة من الخدمات البنكية الأساسية ومنها استعراض منتجات البنك، متابعة أرصدة وتفاصيل الحركات على الحساب، خدمة التسديد الدوري للفواتير، وتسديد الفواتير عن طريق (e-Fawateercom)، وخدمة (JoMoPay)، والاستفسار عن معلومات البطاقات الائتمانية وتسديدها، وخدمات الشيكات، والتحكم بخدمة الرسائل القصيرة، والتحكم بالبطاقة الائتمانية والمدينة في حال الضياع أو الفقدان، وتحديد مواقع فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي الأقرب إلى العميل، إلى جانب مجموعة من الخدمات الأخرى.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمار الصفدي: " شهدنا في الآونة الأخيرة نمواً ملحوظاً ومتسارعاً في حجم العمليات المصرفية الإلكترونية نتيجة سرعة انتشار الإنترنت وسوق الهواتف الذكية مقروناً بذات الوقت برغبة العملاء بإتمام معاملاتهم المصرفية والبنكية بطريقة سريعة وسلسة تماشي إيقاع حياتهم العصري وتلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، وهو ما أخذه البنك بعين الاعتبار عند إعداد استراتيجيته السنوية والتي ترتكز على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية وأحدث الاتجاهات في السوق المصرفي العالمي، وتوفيرها لعملائنا الباحثين عن التميز والكمال".
وأضاف الصفدي: "إن إطلاق (إسكان موبايل) بحلته الجديدة يندرج أيضاً واستراتيجية البنك في التحول الرقمي والتزامه بتقديم خدمات رقمية جديدة لعملائه تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، مبيناً أن التطبيق الجديد يوفر منصة مصرفية مبتكرة تضمن التفاعل السلس والآمن بين العملاء والبنك بفعالية وكفاءة، لافتاً إلى أن البنك يسعى لتقديم الخدمات المالية وأبرز الحلول المصرفية المتقدمة التي تضاهي بجودتها معايير الخدمات المقدمة دولياً".

كيف تعامل بنك الإسكان مع أزمة وباء كورونا

انطلاقاً من واجبه الوطني ودوره الاقتصادي والاجتماعي في ظل هذه الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء كورونا، فقد حرص بنك الإسكان ومنذ اللحظة الأولى على دعم الجهود الحكومية المبذولة في مواجهة فيروس كورونا المستجد " كوفيد ١٩" والحد من تأثيراته السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والصحية، إضافة إلى دعم الفئات الأكثر تأثراً وتضرراً من هذه الجائحة، وذلك من خلال مواكبة المراحل الثلاثة لتعامل المملكة مع الوباء، وعلى النحو التالي:

المرحلة الأولى (الاستجابة الفورية)

- تقديراً منه للجهود الحثيثة التي تبذلها مختلف المؤسسات الوطنية في مكافحة وباء كورونا، فقد بادر البنك ومنذ اللحظة الأولى إلى التبرع بما مجموعه 3.1 مليون دينار، موزعة كالتالي 3 ملايين دينار لصندوق همة وطن، و100 ألف دينار دعماً لجهود وزارة الصحة. كما تبرع موظفو البنك بمبلغ نصف مليون دينار من رواتبهم لصالح صندوق همّة وطن في بادرة تعكس حسهم الوطني العالي وإدراكهم لحجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم تجاه الوطن ومختلف مؤسساته خلال تلك الظروف.

- واصل البنك خلال هذه المرحلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء دون انقطاع وبما يتماشى مع الإجراءات الحكومية وقرارات البنك المركزي، من خلال جاهزية مواقع استمرارية العمل وكفاءة البنية التحتية لتقنية المعلومات، واستمرارية عمل كافة خدمات التطبيقات الإلكترونية، ومركز الاتصال الهاتفي ISKAN 7/24 لضمان التواصل الدائم مع العملاء، بالإضافة لاستمرار تقديم خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية بعد معالجتها حسب الأصول لتلبية احتياجات المواطنين دون أي انقطاع.

- تواصل بنك الإسكان مع عملائه بشكل مباشر ومستمر في ظل هذا الظرف الاستثنائي من خلال صفحاته على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والقنوات الإلكترونية، وذلك من خلال توجيه رسائل ترويجية لخدمات البنك ومنتجاته وديمومة العمل ودوام الفروع، وتسليط الضوء على انتشار خدمات البنك من خلال أكبر شبكة من الصرافات الآلية موزعة في مختلف مناطق المملكة، وحث العملاء على استخدام خدمات البنك الإلكترونية، بالإضافة إلى محتوى توعوي للوقاية من فيروس كورونا المستجد، ومحتوى تفاعلي مثل شكر أجهزة الدولة على جهودها الاستثنائية في ظل الجائحة مما ساهم في تعزيز الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء.

- وعلى صعيد التواصل الداخلي تم مشاركة الموظفين بمحتوى تفاعلي توعوي ورسائل تحفيزية إيجابية، لبث الطاقة الإيجابية والتحفيز على العمل والإنجاز.

- تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية وأقساط البطاقات الائتمانية والممنوحة لعملاء البنك من شركات وأفراد للشهور الثلاثة آذار ونيسان وأيار، دون قيد أي عمولات أو فوائد إضافية.

- نفذ البنك العديد من البرامج التوعوية والإرشادات الوقائية في جميع إداراته وفروعه المنتشرة في مختلف مناطق المملكة، ومن خلال كافة منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني، والتي من شأنها حماية موظفيه وعملائه والحد من انتشار المرض التزاماً بتعليمات وزارة الصحة والتوجيهات الحكومية.

المرحلة الثانية (التكيّف والتكافل)

حرص بنك الإسكان خلال هذه المرحلة على ضمان ديمومة الأعمال، حيث تعامل البنك مع مقتضيات هذه المرحلة بكفاءة واقتدار، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية:

- تطبيق إجراءات السلامة العامة، والاستفادة من أحدث التقنيات المصرفية التكنولوجية لضمان خدمة عملائه على أكمل وجه، سواء من خلال الفروع أو الإدارة وبالحد الأدنى من الموظفين لاستمرارية بيئة الأعمال.

- حرصاً منه على سلامة موظفيه فقد قام البنك بتوجيه جزء كبير من موظفيه للعمل عن بعد، حيث تم توزيع أجهزة الكمبيوتر المحمولة لموظفيه وبما يساعد على تحقيق هذه الغاية.

- تمسك البنك بجميع موظفيه، واستمراره بصرف رواتب موظفيه دون أي تخفيضات أو اقتطاعات، تقديراً لجهود موظفي البنك، مع الاستمرار بتوريد نسب الضمان الاجتماعي كما هي محددة بالقانون.

- ترشيد الإنفاق وضبط المصاريف على كافة المستويات الإدارية، وتكليف رؤساء القطاعات والدوائر بدراسة البدائل الكفيلة لتحقيق ذلك، مع دعم المقترحات والمبادرات التي من شأنها دعم إيرادات البنك.

المرحلة الثالثة (التعافي والمنعة)

إيماناً بدوره الوطني وضرورة تكاتف الجهود لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الأردني، كان بنك الإسكان من أوائل البنوك التي طبقت إجراءات وتعليمات البنك المركزي ضمن حزمة الإجراءات الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، وضمن هذا الإطار فقد قام البنك بما يلي:

- باشر البنك فور إعلان الحكومة رفع القيود تدريجياً عن القطاعات الاقتصادية بمراجعة محفظته الائتمانية للشركات والأفراد، لمعرفة الآثار التي ستترتب عن هذه الجائحة مع فتح قنوات الاتصال مع عملاء البنك بأسلوب تشاركي بهدف تقييم الوضع وفهم خططهم المستقبلية لاتخاذ التدابير التصحيحية من تخفيض أسعار الفائدة، ودراسة إمكانية التأجيل حتى نهاية العام 2020، وإعادة الجدولة، أو حتى منح تسهيلات جديدة والتي من شأنها مجتمعة أن تخفف من آثار تقلص التدفقات النقدية لهم.

- أعلن البنك عن انضمامه لمبادرة البرنامج الوطني لضمان القروض التي أطلقها البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض، حيث أطلق برنامجاً تمويلياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وبنسبة فائدة 2%.

ويهدف البرنامج التمويلي من بنك الإسكان إلى تيسير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل، وتمكينها من المحافظة على سير أعمالها، ودفع رواتب موظفيها، إضافة إلى تغطية مختلف نفقاتها التشغيلية ومواصلة نشاطها.

ويستهدف البرنامج المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ينطبق عليها تعريف البنك المركزي الأردني للشركات الصغيرة والمتوسطة وضمن الشروط المحددة للبرنامج والمتفق عليها مع الشركة الأردنية لضمان القروض، ولقطاعات عديدة تشمل المهنيين والحرفيين، وتجارة التجزئة والجملة، وخدمات السياحة والفنادق، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية بما فيها القائمة على النشاط الزراعي، والنقل، والمرافق والخدمات الصحية والمستشفيات، بالإضافة إلى قطاع التعليم، وقطاعات أخرى عديدة.

ويأتي إطلاق بنك الإسكان للبرنامج التمويلي الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الحرفيين والمهنيين انطلاقاً من دوره الوطني ورغبته في دعم هذه القطاعات الاقتصادية الحيوية وتمكينها من مواجهة التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا، وإيماناً منه بأن منح هذه القطاعات التي تعد الأكثر تضرراً جراء هذه الأزمة التمويلات بكلف وشروط ميسرة سيساعد على تمكين الشركات من استئناف نشاطاتها بالمستويات الطبيعية وتوسعة أعمالها خلال المراحل القادمة، وبما يكفل تحقيق متطلبات استمرار النشاط الاقتصادي، وعودة عجلة الإنتاج إلى سابق عهدها والحد بالتالي من الأضرار التي وقعت على الاقتصاد الوطني.

- الاستمرار في مواكبة التحول الرقمي الذي بات ضرورة ملحة في ضوء هذه المستجدات، وضمن استراتيجية واضحة للتحول من العمل التقليدي نحو المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف الذكي.

- وجهت إدارة العمليات المصرفية فريق المبيعات في البنك إلى ضرورة تكثيف الجهود البيعية، بالإضافة لإطلاق عروض وبرامج تسهيلات ميسرة من شأنها تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والشخصية حيث كان آخرها إطلاق العرض التمويلي لشريحة العملاء من فئة الأطباء في مجال القروض والبطاقات الائتمانية.

أداء القطاع المصرفي الأردني في ظل أزمة وباء كورونا

إجراءات البنك المركزي لإحتواء تداعيات جائحة كورونا

قرر البنك المركزي الأردني اتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لوباء كورونا (COVID-19) على أداء الاقتصاد المحلي، كان من أبرزها إطلاق برنامجاً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من وباء كورونا بقيمة 500 مليون دينار بالتعاون مع البنوك ومؤسسة ضمان القروض، بحيث يتم إعادة إقراضها من خلال البنوك التجارية والإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة للمقترضين وبنسبة فائدة 2% وفترة سداد تصل إلى 30 شهراً، وبما يكفل تحقيق متطلبات استمرار النشاط الاقتصادي، وعودة عجلة الإنتاج إلى سابق عهدها والحد بالتالي من الأضرار التي وقعت على الاقتصاد الوطني، علماً بأنه منذ إطلاق البرنامج وحتى نهاية شهر أيار الماضي تمت الموافقة على 2341 طلباً بقيمة 233 مليون دينار من أصل 4088 طلباً أي ما نسبته 57.3%، بمتوسط بلغ 100 ألف دينار للقرض الواحد. وتتلخص إجراءات البنك المركزي الأخرى لاحتواء تداعيات الجائحة بما يلي:

أولاً: تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد، ويتم العمل بهذا الإجراء حتى نهاية عام 2020، مع السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تأثرت بتداعيات هذه الجائحة.

ثانياً: تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، الأمر الذي سيوفر سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار أردني مما يمكن البنوك من عكس هذا الإجراء بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الأفراد والشركات، علماً بأن هذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الاحتياطي النقدي الإلزامي منذ عام 2009.

ثالثاً: تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية، وعلى النحو الآتي:

- تخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح 1% بدلاً من 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و0.5% بدلاً من 1% للمشاريع في باقي المحافظات.
- على البنوك تخفيض الفوائد بنفس النسبة على القروض القائمة حالياً.
- زيادة الآجال المتاحة للسلف ولكافة القطاعات المستهدفة في البرنامج داخل العاصمة وتوحيدها مع باقي المحافظات لتصبح 10 سنوات، من ضمنها سنتين فترة سماح.

- رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عند 4 مليون دينار.

- شمول قطاع التصدير ضمن البرنامج، علماً بأن القطاعات المشمولة هي: الصناعة، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات، النقل، الصحة، التعليم التقني والفني والمهني، الاستشارات الهندسية.

رابعاً: تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية، ومنها:

- تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.5% إلى 0.75% لكافة القروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي 2020.

- تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75% للقروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي 2020.

- رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من 80% إلى 90%.

خامساً: تخفيض أسعار الفائدة مرتين وبواقع 150 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5%، وجاءت هذه القرارات مواكبة لتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والدولية.

سادساً: تحديث إجراءات وإرشادات التعامل بالنقد.

سابعاً: إجراءات استمرارية عمل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

أداء القطاع المصرفي الأردني

أظهرت نتائج البنوك الأردنية للربع الأول من العام الحالي أداءً جيداً، إلا أن حتمية تأثر القطاع المصرفي الأردني بجائحة كورونا ستظهر جلية على نتائج الربع الثاني من هذا العام، والذي شهد بداية تفشي الفيروس حول العالم وتحوله إلى وباء أضر بالاقتصاديات الكبيرة منها قبل الصغيرة، بالإضافة إلى تحديات كبيرة أبرزها توقف الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، في حين يتوقع أن تمتد آثار الجائحة حتى ما بعد تراجعها، حيث باتت حالة من عدم اليقين تخيم على الأفق المستقبلية للقطاع المصرفي الأردني، وهو ما أكدته البنوك في إعلانها لقوائمها المالية للربع الأول على صعوبة رصد حدود التأثير عليها نتيجة تداعيات وباء كورونا، مؤكدة حرصها على تدعيم مخصصاتها لمواجهة أي تدهور مفاجئ في جودة الموجودات، وعليه؛ فإن تأثير الوباء سوف يكون متشابهاً لحد كبير، لكن الاختلاف هو في حجم استعدادات كل بنك لمواجهة هذا التأثير، ومع ذلك، فإن معظم المؤشرات تشير إلى إمكانية تحقيق البنوك الأردنية أرباحاً خلال العام الجاري على الرغم من جائحة كورونا مرتكزة في ذلك على قاعدة رأسمالية قوية ومتينة، لكنها لا محالة ستواجه ضغوطاً على ربحيتها وعوائدها التشغيلية المتحققة لعام 2020، بالإضافة إلى بعض الارتباك في خططها الاستراتيجية المستقبلية، وفيما يلي أبرز ملامح الفترة القادمة وتبعاتها على القطاع المصرفي الأردني:

- تراجع إيرادات البنوك من عملياتها التشغيلية نتيجةً لتراجع النمو الاقتصادي على مستوى المملكة والعالم أجمع، بالإضافة إلى تراجع حركة التجارة المحلية والدولية، وانخفاض كل من حركة السفر الدولي والتدفقات الأجنبية، وتعطل قطاع الخدمات، مما سيضعف من ربحية البنوك الأردنية لعام 2020.

- تقلص التدفقات النقدية للبنوك نتيجة لتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من أفراد وشركات دون قيد أي عمولات أو فوائد تأخير، مع إمكانية استمرار هذا التوجه حتى نهاية عام 2020.

- انخفاض أسعار الفائدة، وانعكاساته على هامش الفائدة الدائنة والمدينة من شأنه أن يضعف عوائد البنوك وربحيتها لهذا العام والأعوام القادمة في حال استمرارها حول هذه المعدلات.

- ارتفاع مخاطر الائتمان الناجمة عن تأثر الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بفترة التوقف، والتوقع بعجز العديد من العملاء عن سداد ما عليهم من مستحقات مالية وأقساط القروض.

- إن توجه البنوك نحو ترشيد الإنفاق وضبط المصاريف على كافة المستويات الإدارية والتشغيلية وتجميد المشاريع المقررة لعام 2020 وحتى إشعارٍ آخر، سيحد من فرصها الاستثمارية والتوسعية محلياً وإقليمياً في المنظور القريب على أقل تقدير.

- على الرغم من قرار البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 7% إلى 5% وما سيوفره من سيولة إضافية للبنوك، إلا أن البنوك قد أبدت رغبتها في الاحتفاظ بنسب سيولة آمنة في ظل الأزمة الحالية، وتخصيص الاحتياطيات الوقائية، مع إمكانية تكوين مخصصات إضافية أخرى كخطوه احترازية حتى انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات للعملاء لحين وضوح الأداء الفعلي لمحفظة القروض، مع تحفظ البنوك في منح تمويلات جديدة خاصة طويلة الأجل إلى حين ظهور بوادر التعافي وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى مسارها الصحيح خشية من تبعات مخاطر الائتمان والسيولة.

أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي الأردني
كما هو الحال في نهاية شهر نيسان 2020

البيان / السنة	2016	2017	2018	2019	نيسان 2020	نسبة التغير
السيولة المحلية (M2)	32,876	32,958	33,359	34,970	35,753	%2.2
الاحتياطيات الأجنبية	9,134	8,687	8,170	8,629	7,987	(%7.4)
الموجودات المصرفية	48,384	49,103	50,918	53,642	53,832	%0.4
الودائع المصرفية	32,900	33,198	33,848	35,305	34,914	(%1.1)
التسهيلات المصرفية	22,906	24,737	26,112	27,080	27,867	%2.9
هامش الفائدة المصرفية	%6.05	%6.45	%5.81	%5.24	%5.51	(0.27) نقطة مئوية

المصدر:

– البنك المركزي الأردني.

– القوائم المالية للبنوك الأردنية عن الربع الأول 2020

تداعيات وباء كورونا على أداء الاقتصاد الأردني

تعامل الأردن بكفاءة واقتدار مع وباء كورونا من خلال تبني وتطبيق إجراءات حازمة وحاسمة منذ البداية عبر الانتقال التدريجي لمراحل إدارة الأزمة وتسلسلها، فكان تأثيرها فاعلاً ومؤثراً من الناحية الصحية، إلا أن تداعيات الجائحة قد ألقت بثقلها على أداء الاقتصاد الأردني، لتنذر بأزمة اقتصادية وحالة من عدم اليقين حول أبعادها وآثارها المستقبلية، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الاقتصاد الأردني لعام 2020وبما نسبته 3.7%، متأثراً بالعوامل التالية:

- تراجع حركة التجارة المحلية والدولية.
- انخفاض كل من حركة السفر الدولي والتدفقات الأجنبية.
- توقف عجلة الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية خلال فترة الحظر.
- تراجع الطلب الكلي نتيجةً لتراجع الاستهلاك والاستثمار وانخفاض السيولة.
- استمرار الصراعات الإقليمية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حيث انعكست هذه العوامل مجتمعةً على تسجيل المملكة تراجعاً في أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، والتي كان على رأسها: استمرار عجز الموازنة، وارتفاع صافي الدين العام لمستويات غير مسبوقة، وتفاقم معدلات البطالة، وتضرر قطاع السياحة والصادرات، وانخفاض حوالات العاملين من الخارج.

وفي إطار سعي المملكة إلى تصحيح المسار الاقتصادي، أطلقت الحكومة نهاية العام الماضي مجموعة من الحزم التي تضمنت عدة إجراءات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد، وتعزيز النمو، وتحفيز الاستثمار، وتحسين جودة الخدمات، بالإضافة إلى إجراءات البنك المركزي الأردني التي تكمن أهميتها في تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، كما ستباشر الحكومة في إجراءات تأسيس صندوق استثماري بالتعاون ما بين البنك المركزي والبنوك والقطاع الخاص وبمساهمة من الحكومة، واتخاذ إجراءات محددة ومحفزة لدعم القطاعات المتضررة، فالتداعيات الاقتصاديّة تتطلّب المزيد من التشاركية والتعاون، بهدف تحفيز الانتقال إلى واقع مستجد.

ونتيجة لهذه الإجراءات الصحية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة للحد من تبعات أزمة وباء كورونا، توقع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي للأردن كريستوفر جارفس أن يستعيد الاقتصاد الأردني وتيرة نموه والتعافي من آثار جائحة كورونا بشكل أسرع من الدول الأخرى.

أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية

النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج الربعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الأول من عام 2020 نمواً بلغت نسبته 1.3% مقارنة بذات الفترة من العام 2019، فيما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 كاملاً 2.0% مقارنة بعام 2018، وفيما يلي أهم التطورات الخاصة بهذه الفترة:

- سجل حجم الاقتصاد المحلي بالأسعار الجارية خلال الربع الأول 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته 3.0% ليبلغ حوالي 6.5 مليار دينار (أو ما يعادل 9.1 مليار دولار أمريكي) مقابل 6.3 مليار دينار (أو ما يعادل 8.9 مليار دولار) خلال الفترة المماثلة من العام 2019.

- أظهرت التقديرات بأن معظم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي الإجمالي قد حققت نمواً ايجابياً بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول 2020 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019، وتشير النتائج إلى أن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية حقق أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبته 2.8%، ثم قطاع المالية والتأمين والعقارات بمعدل نمو بلغت نسبته 2.4%، تلاه قطاع الزراعة بمعدل نمو بلغت نسبته 2.3%.

- حسب المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الأولى وبأهمية نسبية 16.7% تلاه قطاع العقارات في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت 13.5% لكل منهما، تلاهما قطاع النقل والتخزين والاتصالات وبأهمية نسبية بلغت 10.9%.

حسب تقديرات صندوق النقد الدولي يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأردني عام 2020 وبما نسبته 3.7%، على أن يعود عام 2021 لتحقيق نمواً نسبته 3.7%، فيما أشارت توقعات البنك الدولي بأن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.5% عام 2020، على أن ينمو في عام 2021 بنسبة 2.0%.

معدل التضخم

بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك للخمسة أشهر الأولى من هذا العام 101.32 مقابل 100.12 لنفس الفترة من عام 2019 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.20%، أما فيما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك لنفس الفترة والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل، فقد ارتفع بما نسبته 1.24% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019.

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة وصلت إلى 70% منذ مطلع العام 2020 وحتى نهاية شهر أيار، كان لها أثر إيجابي على معدلات التضخم كون الاقتصاد الأردني مستورد للطاقة، بدليل انخفاض معدل التضخم المسجل للخمسة أشهر الأولى والبالغ نسبته 1.2% مقارنة بما كان مسجلاً خلال الربع الأول من هذا العام والبالغ نسبته 1.9%.

هذا وتشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر نيسان الماضي أن يبلغ معدل التضخم لعام 2020 ما نسبته 0.20% بعد أن كانت تشير التوقعات الصادرة في كانون الثاني أن يبلغ 2.5%.

معدل البطالة

ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من هذا العام بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى ما نسبته 19.3%، وفي ضوء ظهور معطيات جديدة لعملية إدارة الموارد البشرية وتسريح أعداد كبيرة من العاملين نتيجة للركود الذي فرضته جائحة كرونا على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمية، وعدم مقدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة، يتوقع ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح خلال الربع الثاني من هذا العام، وفيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بمعدل البطالة خلال هذه الفترة:

- **حسب الجنس:** بلغ معدل البطالة للذكور 18.1%، وللإناث 24.4%.

- **حسب الفئة العمرية:** سجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين (15- 19 عاماً، و20- 24 عاماً) حوالي 48.3% و39.7% لكل منهما على التوالي.

- **حسب الإقليم:** سجل أعلى مستوى للبطالة في إقليم الوسط وبنسبة بلغت 20.3%، وأدنى مستوى بطالة تم تسجيله في إقليم الجنوب وبنسبة بلغت 17.6%.

البيان / السنة	2016	2017	2018	2019	2020
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.1	%2.1	%1.9	%2.0	*%1.3
معدل البطالة	%15.3	%18.3	%18.6	%19.0	*%19.3
معدل التضخم	(%0.8)	%3.3	%4.5	%0.3	**%1.2

* الربع الأول مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2019

** الخمسة أشهر الأولى مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2019

المالية العامة

تضررت أوضاع المالية العامة للمملكة كمحصلة لتراجع الإيرادات المحلية خلال فترة الحظر التي شهدت توقف بعض القطاعات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية جراء تداعيات الجائحة، وأسفرت التطورات المالية العامة للثلث الأول من هذا العام عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بلغ حوالي 700 مليون دينار، في حين ارتفعت مديونية المملكة لمستويات غير مسبوقة، وجاء ارتفاع المديونية، بسبب ارتفاع فوائد القروض وتويع الحكومة في إصدار السندات والحصول على قروض جديدة من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وتسهيلات ائتمانية من بعض الحكومات.

وضمن هذا الإطار، فقد قام الأردن في نهاية حزيران الماضي بإصدار سندات يورو بوند بقيمة 1.750 مليار دولار وبأسعار فائدة منافسة جداً تعكس ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي في متانة ومنعة الاقتصاد الأردني، خاصة بعد استجابة المملكة السريعة والإجراءات التي اتخذتها لاحتواء جائحة كورونا صحياً واقتصادياً، مما أهل الأردن لأن تكون أحد الدول السباقة في إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وشهد الإصدار حجم غير مسبوق من الاكتتابات وفاق الطلب 6.25 أضعاف حجم الإصدار، مما مكن الحكومة من التفاوض على أسعار فائدة منخفضة ومنافسة جداً بالمقارنة مع الإصدارات الأخيرة لمجموعة من الدول المشابهة للأردن من حيث التصنيف الائتماني، وأشارت وزارة المالية بأن القرار بالذهاب إلى الأسواق العالمية لإصدار السندات يأتي للحفاظ على مستويات السيولة في السوق المحلي وتجنب مزاحمة القطاع الخاص على هذه المصادر من البنوك المحلية، بالإضافة إلى دعم مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

هذا وسيتم تخصيص المبالغ المتحققة من هذا الإصدار لتسديد سندات يورو بوند تستحق في شهر تشرين الأول بقيمة 1.250 مليار دولار، بالإضافة إلى سندات محلية أخرى تستحق هذا العام.

ويوضح الجدول أدناه التطورات التي شهدتها أوضاع المالية العامة خلال الثلث الأول من هذا العام 2020 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي 2019.

البيان / السنة	الثلث الأول 2019	الثلث الأول 2020	نسبة التغير
الإيرادات المحلية	2,482.6	1,913.5	(%23.0)
المنح الخارجية	84.6	105.8	%25.0
إجمالي الإيرادات والمنح	**2,567.2**	**2,019.3**	**(%21.3)**
النفقات الجارية	2,651.1	2,598.1	(%2.0)
النفقات الرأسمالية	220.2	116.1	(%47.3)
إجمالي النفقات	**2,871.3**	**2,714.2**	**(%5.5)**
الوفر (العجز) المالي " بعد المنح "	**(301.1)**	**(694.9)**	**%131.8**
الوفر (العجز) المالي " قبل المنح "	**(388.7)**	**(800.6)**	**%106.0**

صافي الدين العام

سجل إجمالي دين الحكومة المركزية في نهاية شهر نيسان من هذا العام 2020 ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 1318.6 مليون دينار وما نسبته 4.4% ليصل إلى حوالي 31394.8 مليون دينار أو ما نسبته 101.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان مقابل بلوغه حوالي 30076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 96.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، وقد جاءت التطورات على جانبي المديونية الداخلية والخارجية المكونين للدين العام على النحو التالي:

البيان / السنة	2019	نيسان 2020	نسبة التغير
صافي الدين العام الداخلي	16,460.0	17,580.1	%6.8
إجمالي الدين العام الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي	%57.0	%61.3	4.3 نقطة مئوية
المديونية الخارجية	12,338.2	12,460.5	%1.0
المديونية الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي	%39.7	%40.4	0.7 نقطة مئوية
صافي الدين العام	**28,798.2**	**30,040.6**	**%4.3**
إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	**%96.7**	**%101.7**	**5.0 نقطة مئوية**

القطاع الخارجي

انخفض العجز في الميزان التجاري للمملكة للربع الأول من عام 2020 بنسبة 15.3% ليبلغ 1627.2 مليون ديناراً مقارنة مع 1920.9 للفترة المماثلة من عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض نتيجة إلى تعديل قرار تبسيط قواعد المنشأ الذي ساهم بزيادة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحزم التحفيزية التي تبنتها الحكومة والموجهة لزيادة القدرات التنافسية للسلع الأردنية ومنها إعفاء أرباح الصادرات من الضريبة، وفيما يلي التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2019:

البيان / السنة	الربع الأول 2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير
الصادرات الوطنية	1110.8	1194.3	%7.5
المعاد تصديره	231.6	178.9	(%22.8)
الصادرات الكلية	**1342.4**	**1373.2**	**%2.3**
المستوردات الكلية	**3263.3**	**3000.4**	**(%8.1)**
الفائض (العجز) التجاري	**(1920.9)**	**(1627.2)**	**(%15.3)**
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	%41.1	%45.8	4.7 نقطة مئوية

الحساب الجاري

تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليبلغ نحو 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 مقابل 7% في عام 2018.

الاحتياطيات الأجنبية

يحتفظ البنك المركزي الأردني باحتياطيات أجنبية مريحة ومرتفعة قياسياً، وبالمستويات الآمنة المتعارف عليها دولياً، وبلغت في نهاية شهر آذار 11.3 مليار دولار ما يكفي لتغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 7 أشهر.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لعام 2019 بما نسبته 4.1% مقارنة بعام 2018 ليصل إلى 650.2 مليون دينار (916 مليون دولار)، مقارنة مع 678.0 مليون دينار (955 مليون دولار) خلال عام 2018.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي يعد من أبرز مدخلات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، إلى جانب الدخل السياحي وصافي الميزان التجاري وحوالات المغتربين.

الدخل السياحي

أظهرت بيانات البنك المركزي انخفاض الدخل السياحي للمملكة في الربع الأول من العام الحالي إلى 784 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 10.7%، بعد أن حقق نمواً خلال الشهرين الأولين من العام بنسبة 13.6%، وتشير التوقعات إلى ارتفاع حدة التراجع في الدخل السياحي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي على أن يعود إلى التحسن التدريجي ابتداءً من مطلع الثلث الأخير من العام الحالي بافتراض تحسن الوضع الصحي محلياً واقليمياً.

وفي الوقت نفسه، فقد ساهم انخفاض إنفاق الأردنيين على السياحة في الخارج بنسبة 60.3% خلال شهر آذار بتخفيف الأثر السلبي لانخفاض الدخل السياحي على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

تحويلات العاملين

تأثرت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بتداعيات جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج، حيث أظهرت البيانات تراجع حجم حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول بنسبة 5.4%، والتي بلغت 600 مليون دينار.

مصادر البيانات

– دائرة الإحصاءات العامة.

– وزارة المالية.

– البنك المركزي الأردني.

مدى تأثير وباء كورونا على آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر تقرير يونيو / حزيران 2020 " مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي " بأن الضرر الذي سيلحقه وباء كورونا بالنشاط الاقتصادي أوسع وأعمق من التكهنات السابقة الصادرة في شهر أبريل / نيسان الماضي، مما حدا بالصندوق إلى تقليص توقعاته للناتج العالمي في 2020 مجدداً في ظل الضبابية التي تغلف المشهد.

ووفقاً للتقرير فإن التوقعات لعام 2020 أصبحت تشير إلى انكماش الناتج العالمي بما نسبته 4.9%، مقارنة مع 3.0% حسب توقعات شهر نيسان، اعتماداً على البيانات المتاحة في ذلك الوقت الذي كان يشهد إغلاقات واسعة النطاق للأنشطة الاقتصادية.

في حين أن التعافي المتوقع لعام 2021 سيكون أضعف مما أشارت إليه التوقعات السابقة، حيث من المنتظر أن يبلغ النمو العالمي 5.4% مع تحذير الصندوق من انعكاسات موجة ثانية من الوباء، بعد أن كانت تشير توقعات نيسان إلى 5.8%.

وتلقت الاقتصادات المتقدمة صدمة قوية الأثر، حيث بات من المتوقع أن ينكمش الناتج الأميركي 8.0% ومنطقة اليورو 10.2% في 2021، وهي تكهنات أسوأ بما يزيد على نقطتين مئويتين مقارنة مع توقعات نيسان، فيما كان أثر الجائحة على أميركا اللاتينية كارثياً بعد تفشي الوباء، لينعكس ذلك على توقعات القارة بشكل كبير، إذ أصبح من المتوقع أن ينكمش اقتصاد البرازيل 9.1%، والمكسيك 10.5%، والأرجنتين 9.9% في 2020.

أما الصين، فقد بدأت الشركات استئناف النشاط مطلع نيسان، علماً بأن الاقتصاد الصيني هو الوحيد المتوقع له أن يحقق نمواً في 2020 وبما نسبته 1.0% مقارنة مع 1.2% حسب توقعات نيسان.

انعكاسات الجائحة على الطلب الكلي والاستهلاك والاستثمار

على الرغم من أن اقتصادات عديدة شرعت في استئناف النشاط، إلا أن الإغلاقات الواسعة والتباعد الاجتماعي قد انعكست سلباً على مستويات الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، حيث تسببت الجائحة في حدوث اضطرابات حادة وخسائر فادحة في التجارة، مما أثر على القطاعات ومؤسسات الأعمال، فقد أدت إجراءات الاحتواء في الاقتصادات الرئيسية وأهم البلدان الشريكة تجارياً إلى تخفيض الطلب الخارجي بشدة، وقد أثر تباطؤ النشاط العالمي على سلاسل القيمة العالمية في المنطقة، وعلى قطاعات التجزئة والصناعات التحويلية الغنية بالوظائف، فضلاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن الإجراءات الاحتوائية التقييدية التي اتخذتها الحكومات والمخاوف من الإصابة بالعدوى دفعت المستهلكين للادخار احترازيًا مما أضعف من طلب المستهلكين جراء قواعد التباعد الاجتماعي، لا سيما في قطاعات السياحة والضيافة والتجزئة.

في ضوء ما سبق يتوقع أن تؤجل الاستثمارات الرأسمالية بالشركات نتيجة عدم اليقين الخاص بالاقتصادات، على أمل أن تساعد السياسات الداعمة للدول في تعويض التدهور الحاصل في الطلب المحلي الخاص، ووفقاً لصندوق النقد فإن الركود الحالي هو الأسوأ منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، إلا أن الدعم المالي والتيسير النقدي الهائل المقدم من البنوك المركزية حال حتى الآن دون إفلاساً واسع النطاق.

ونتيجةً لأجواء عدم اليقين الكثيفة التي تكتنف عمق هذه الأزمة ومدتها، فسوف تتسبب هذه الجائحة في تفاقم مشكلة البطالة وازدياد مواطن الضعف المرتفعة بالفعل والناجمة عن زيادة الدين العام والدين الخارجي في العديد من البلدان.

وقد كانت استجابة المالية العامة سريعة وكبيرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة المتأثرة بالأزمة (كأستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضاً (كالصين وإندونيسيا وجنوب إفريقيا)، حيث بدأت بتقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضرراً.

ومن الإجراءات المهمة التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى توفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة من أجل تخفيف الضغط، وقد دعمت هذه الإجراءات الثقة وساهمت في الحد من حجم الصدمة، مما هيأ للاقتصاد وضعاً أفضل يؤهله للتعافي.

وكدليل على حجم المصاعب التي يواجهها النظام المصرفي الدولي حالياً، فقد خفضت وكالة التصنيف "موديز" توقعاتها لستة من أكبر الأنظمة المصرفية الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والدنمارك وهولندا وبلجيكا) من مستقرة إلى سلبية، نظراً إلى تهديد الجائحة لربحيتها والشكوك المحيطة بجودة الأصول لدى المقرضين.

في حين أشارت تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى صعوبات متزايدة أمام البنوك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، للحفاظ على أدائها المالي في ظل تصاعد خسائر الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا، مع وضعية أفضل من نظيرتها الأوروبية.

وترى مؤسسات بحثية ووكالات تصنيف أن الوضع القوى للبنوك واستثماراتها في الدين الحكومي والإصلاحات التي نفذتها ستكون حائط صد، لكنها ستواجه ضغوطاً على الربحية، وبعض الارتباك في خططها الاستثمارية المستقبلية.

وفيما يلي أبرز توقعات النمو (%) على المستوى العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

البيان	التوقعات*			الاختلاف عن توقعات عدد أبريل 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
	2019	2020	2021	2020	2021
الناتج العالمي	**2.9**	**5.4–**	**5.4**	**1.9–**	**0.4–**
الاقتصادات المتقدمة	**1.7**	**8.0–**	**4.8**	**1.9–**	**0.3**
الولايات المتحدة	2.3	8.0–	4.5	2.1–	0.2–
منطقة اليورو	1.3	10.2–	6.0	2.7–	1.3
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**3.7**	**3.0–**	**5.9**	**2.0–**	**0.7–**
آسيا الصاعدة والنامية	5.5	0.8-	7.4	1.8–	1.1–
الصين	6.1	1.0	8.2	0.2–	1.0–
الهند/3	4.2	4.5–	6.0	6.4–	1.4–
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**1.0**	**4.7–**	**3.3**	**1.9–**	**0.7–**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**	**0.3**	**3.3–**	**4.2**	**5.9–**	**1.2**
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	**0.9**	**11.9–**	**8.0**	**0.9–**	**0.4–**

* المصدر: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2020/6، صندوق النقد الدولي.

** المصدر: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2020/4، صندوق النقد الدولي.

التضخم

إلى جانب الآثار السلبية على صحة الإنسان، تسببت هذه الجائحة بهبوط في أسعار النفط وحدوث اضطراب اقتصادي كبير بالمنطقة من خلال صدمات العرض والطلب المتزامنة، حيث هبطت أسعار النفط بأكثر من 70% منذ بداية العام الجاري، الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم وعلى النحو التالي:

البيان	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد يناير 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
	2019	2020	2021	2020	2021
الاقتصادات المتقدمة	1.4	0.3	1.1	0.2–	0.4–
الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية	5.1	4.4	4.5	0.2-	0.0

المصدر: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2020/6، صندوق النقد الدولي.

معدلات الفائدة على الودائع

- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر أن تنخفض خلال عام 2020 بحوالي 1.4 نقطة مئوية عن عام 2019 لتصل إلى 0.9%، على أن تعاود الأنخفاض عام 2021 لتصل إلى 0.6%.

- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر أن تستقر خلال العام 2020 عند نفس مستوى العام 2019 والبالغ سالب 0.4%.

المؤشر	2019	2020	2021
الودائع بالدولار الأمريكي / ستة أشهر	2.3	0.9	0.6
الودائع باليورو / ثلاثة أشهر	0.4-	0.4-	0.4-
الودائع بالين الياباني / ستة أشهر	0.0	0.0	0.1-

المصدر: تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2020/6، صندوق النقد الدولي.

الدول الأكثر تنافسية لعام 2020

IMD | IMD WORLD COMPETITIVENESS CENTER

الأردن في المرتبة 58 عالمياً

شهدت النسخة الـ 32 من التقرير السنوي للقدرة التنافسية العالمية لعام 2020 والصادرة عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، تراجع الأردن مرتبة واحدة مقارنة بالعام الماضي ليحتل المرتبة 58 وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم.

ويهدف التقرير إلى تحليل قدرة الدول على إيجاد بيئة داعمة ومحفزة للتنافسية، والمحافظة عليها وتطويرها، ويعد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية من أكثر التقارير شموليةً في تنافسية الدول، حيث يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية هي؛ الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، والتي تعد معياراً لشفافية وسهولة أداء الأعمال ومدى التطور الاقتصادي، كما شمل التقرير تداعيات وباء كورونا على القدرة التنافسية للدول التي تضمنها.

وعلى الرغم من التراجع الطفيف الذي شهده أداء الأردن في تقرير هذا العام بواقع مركز واحد، إلا أن الأمر يعتبر دليلاً على ثبات الاقتصاد الأردني في الظروف الصعبة التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، حيث أن علامات الضعف بدأت تظهر على الاقتصاد العالمي في أواخر العام الماضي، وفيما بعد بدأت توابع جائحة كورونا التي ألقت بظلالها الاجتماعية والاقتصادية على العديد من دول العالم مما انعكس على تفاوت مراكز الدول حسب تقرير هذا العام.

ووفقاً لمحاور التقييم الأربعة التي اعتمدها التقرير، فقد حافظ الأردن على ترتيبه على صعيد محور الأداء الاقتصادي في المرتبة 62، فيما تراجعت المملكة من المرتبة 35 إلى المرتبة 46 في تصنيف محور كفاءة الأعمال، أما فيما يتعلق بمحور الكفاءة الحكومية فقد تراجع الأردن من المرتبة 43 إلى المرتبة 45، كما تمكن أيضاً من الحفاظ على مركزه حسب محور البنية التحتية وفي المرتبة 58.

ووفقاً للتقرير، فإن الأردن سيواجه العديد من التحديات خلال عام 2020 ومنها: ارتفاع معدل البطالة خاصة بين النساء والشباب، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، فضلاً عن عدم الاستقرار الإقليمي، ومواصلة استضافة عدد كبير من اللاجئين، كما شملت التحديات أيضاً تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد وضعف النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الكهرباء، مما يؤثر على القدرة التنافسية لقطاعي الأعمال والاقتصاد.

هذا ولا بد من الإشارة بأن الأردن تمكن بالرغم من الأوضاع الراهنة من تعزيز قدرته التنافسية في عدد من المؤشرات التابعة للتقرير، وخصوصاً المؤشرات طويلة المدى، الأمر الذي يتماشى مع تحقيق الأردن لرؤية 2025، وهي: التجارة العالمية، والأسعار، وسياسة الضرائب، وتشريعات الأعمال، والبنية التحتية التكنولوجية، والتعليم، وهي مؤشرات أساسية في سبيل تسهيل إنشاء وتطوير الأعمال في المملكة، وخاصة في الإطار الرقمي الذي يهيمن على عالم الأعمال، والذي يغير من طبيعة الأعمال والطرق التي تعمل بها اقتصاداتنا.

ترتيب الدول العربية حسب تقرير القدرة التنافسية لعام 2020

شمل التقرير 4 دول عربية، حيث حافظت الإمارات على المركز الأول عربياً على الرغم من تراجعها من المركز الخامس عالمياً إلى التاسع، أي بتراجع أربعة مراكز نتيجة لمعاناة منطقة الشرق الأوسط بسبب أزمة أسعار النفط.

أما قطر، والتي شهدت هي الأخرى تراجعاً يواقع أربع مراكز، فتراجعت من ترتيب العشر الأوائل لتحل في المركز الرابع عشر عالمياً.

فيما حلّت المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدماً استثنائياً على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي لتحتل المركز 24 عالمياً، أي بتقدم مركزين من ترتيب العام الماضي.

ترتيب أفضل 10 دول حسب تقرير القدرة التنافسية لعام 2020

حافظت سنغافورة على صدارتها التنافسية للسنة الثانية على التوالي، حيث بين التقرير أن نجاح سنغافورة في المحافظة على المركز الأول يعود إلى أدائها الاقتصادي القوي الذي ينبع من التجارة الدولية القوية، والتوظيف، وتدابير سوق العمل، إضافة إلى الأداء المستقر في كل من نظام التعليم والبنية التحتية التكنولوجية والاتصالات والإنترنت ذات التقنية العالية.

فيما قفزت الدنمارك من المركز الثامن في تقرير العام الماضي إلى المركز الثاني، ويعزى هذا التطور في مركز الدنمارك إلى أداء الاقتصاد القوي وسوق العمل وأنظمة الصحة والتعليم، بالإضافة إلى دورها المميز على الصعيد الدولي في مجالي الاستثمار والإنتاجية حيث تصدرت دول الاتحاد الأوروبي في كفاءة الأعمال.

في المركزين الثالث والرابع جاءت كل من سويسرا وهولندا، فيما تراجعت هونج كونج إلى المركز 5 مقارنة مع المركز 2 في العام الماضي نتيجة لتراجع أدائها الاقتصادي، والاضطراب الاجتماعي، فضلاً عن تأثير الاحتكاك للاقتصاد الصيني.

أما بقيّة العشر الأوائل فهي: السويد، والنرويج، وكندا، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، ولا بد من الإشارة إلى أن الحرب التجارية أدت إلى تراجع ترتيب الولايات المتحدة والصين وعكست مسارات نموها الإيجابية، حيث تراجع ترتيب أمريكا من المركز 3 العام الماضي إلى المركز 10 العام في ذيل قائمة العشر الأوائل هذا العام، فيما تراجع ترتيب الصين 6 درجات إلى المركز 20.

ترتيب أفضل 10 دول حسب تقرير القدرة التنافسية لعام 2020

الدولة	2019	2020	التغير
سنغافورة	1	1	-
الدنمارك	8	2	6
سويسرا	4	3	1
هولندا	6	4	2
هونغ كونغ	2	5	3
السويد	9	6	3
النرويج	11	7	4
كندا	13	8	5
الإمارات	5	9	4
أمريكا	3	10	7

وبشكل عام، يبدو من نتائج تقرير هذا العام تصدر الاقتصادات الصغيرة على حساب الاقتصادات الكبرى، الأمر الذي يعتبره البروفيسور أرتورو بريس، مدير مركز التنافسية العالمية التابع لمعهد التنمية الإدارية IMD، دليلاً على قدرة تلك المجتمعات على التوافق، وإيجاد حلول في وجه هذا النوع من الأزمات حيث يقول: "إن فائدة الاقتصادات الصغيرة في زمن جائحة كورونا التي يعيشها العالم اليوم تأتي من قدرتها على مكافحة الوباء من خلال متانة بنيتها التحتية الصحية الشاملة، ومن قدرتها التنافسية الاقتصادية، ولعل تحقيق ذلك يعتمد بشكل كبير على صغر تلك الاقتصادات، ما يُسهّل إمكانية الوصول إلى إجماع اجتماعي شامل".

علماً بأن تقرير هذا العام قد أضاف معايير جديدة لتعكس أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حيث توفر المعايير تصوراً لموقف الاقتصاد فيما يتعلق بالأهداف المستدامة المختلفة التي يجب تلبيتها في غضون 10 سنوات، مثل التعليم والبيئة، والإدماج والتمكين، والشيخوخة والصحة، والواقع أن أحد المكونات المهمة في دراسة التنافسية هو مواءمة المعايير المستخدمة مع التحديات والمخاوف الهامة للاقتصاد العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن المعهد الدولي للتطوير الإداري، أنشأ في لوزان / سويسرا عام 1990، ويعمل على تقييم تنافسية 63 اقتصاداً حول العالم اعتماداً على العديد من المؤشرات من بينها الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، معدل البطالة وتكاليف المعيشة، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي وحماية حقوق الملكية الفكرية.

المصدر: التقرير السنوي للقدرة التنافسية العالمية 2020

العدد
66
تموز 2020

Housing Bank for Trade and Finance
@TheHousingBank
www.hbtf.com